مجموعة البنك الإسلامي كآلية لتمويل التنمية بالجزائر في ظل الصدمة المالية 2014- دراسة استشرافية –

Islamic Bank Group as a mechanism for financing development in Algeria under the financial shock 2014 - a prospective study

د. لياس يحياوي

جامعة المدية

المستخلص: يعتبر تمويل التنمية المشكل الأهم الذي تعاني منه الجزائر خاصة في ظل الصدمة المالية 2014، ويأتي هذا البحث في سياق البحث عن أحد بدائل التمويل الجيدة والميسرة، حيث وجدنا أن مجموعة البنك الإسلامي ساهمت بشكل فعال في تمويل التنمية في البلدان الأعضاء، ومن هذا المنطلق فإن الجزائر، ونظرا للمكانة التي تحتلها في البنك ، فإنها تستطيع الاستفادة من تمويلات تعزيز نمو القطاع الخاص، وكذا المتعلقة بالشراكة مع القطاع الخاص في تمويل البنية التحتية، والاستعانة بالدعم الفني و الدخول في إطار إستراتيجية الشراكة القطرية في إطار خطة إنمائية شاملة.

الكلمات المفتاحية: الصدمة المالية؛ البنك الإسلامي للتنمية؛ الشراكة القطرية.

Extract: Financing for development is considered as the most important problem for Algeria, especially in shade of the financial shock 2014. This research comes in the context of the search for a good and easy funding alternatives, In view of the position it occupies in the Bank, Algeria can benefit from private sector growth promotion funds as well as partnerships with the private sector in financing infrastructure, using technical support and To enter into the country partnership strategy within the framework of a comprehensive development plan..

Keywords: Financial Shock; Islamic Development Bank, Country Partnership

Extrait: Le problème de financement du développement souffert le plus important en Algérie, en particulier à la lumière du choc financier 2014, vient cette recherche dans le cadre de la recherche des alternatives de financement bon et abordable, où nous avons constaté que la Banque islamique Groupe a contribué un financement efficace pour le développement dans les pays membres, et de ce point de vue, l'Algérie, en raison de la position occupée par le Banque, qui, ils peuvent bénéficier des fonds pour renforcer la croissance du secteur privé, ainsi que sur le partenariat avec le secteur privé dans le financement des infrastructures, et l'utilisation d'un support technique et une Entrer dans la stratégie de partenariat pays dans le cadre d'un plan de développement global.

Mots-clés: Choc financier, Banque islamique de développement, Partenariat pays

تمهيد: تمر الجزائر منذ منتصف 2014 بظروف اقتصادية صعبة تميزت بانهيار مستوى الموارد المالية إثر الانخفاض الكبير لأسعار النفط، مما شكل صدمة مالية كان لها انعكاسات هامة على الاقتصاد، وزاد هذا الوضع سوءا آفاق اقتصادية عالمية مبهمة.

وعلى إثر ذلك باشرت الحكومة جملة من الإجراءات لمواجهة انخفاض الموارد من خلال تخفيض النفقات ضمن مستوى مقبول، والبحث عن مصادر أخرى لتمويل التنمية، من بينها اللجوء للاقتراض الأجنبي، وقد تجسد هذا فعلا من خلال اقتراض مليار دولار من البنك الإفريقي للتنمية.

وتعتبر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أحد بدائل التمويل الخارجي باعتبار أن الجزائر من البلدان الأعضاء فيه، حيث تساهم المجموعة بشكل فعال في تمويل برامج التنمية من خلال مجموعة من الأدوات المهمة، غير أن الجزائر ولأكثر من عقد من الزمن لم تلجأ للتموُّل من البنك رغم استحداثه لعدة آليات أعطت دفعا قويا للتنمية في الدول الأعضاء مثل تركيا وإيران...

تساؤل البحث: **كيف يمكن للجزائر تمويل التنمية في ظل الصدمة المالية 2014 من خلال اللجوء لآليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؟**

هدف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى لفت الأنظار إلى أهمية التمويلات التي تتيحها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والتي يمكن أن تساهم بشكل فعال وجيد في تمويل التنمية على غرار ما تفعله تركيا وإيران والمغرب.

أولا: الصدمة المالية في الجزائر: تعرف الصدمة المالية على أنها الأحداث والوقائع التي حدثت بسبب النتائج المختلفة تماما عما كان يتوقع في العموم.

1. تعريف الصدمة المالية 2014: تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها فهي تعتمد في تصديرها على مورد أساسي واحد فقط هو النفط بنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية جزءا هاما من إيرادات الضرائب والميزانية، والتي هي في حدود 45% في السنوات الأخيرة[1].

هذا الوضع جعل الاقتصاد الجزائري أكثر هشاشة وتأثرا بالتغيرات التي تحصل في أسعار النفط، والتي تتحدد في الأسواق العالمية، فقد مرت الجزائر بسنوات شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا وصلت إلى 148$ للبرميل، حققت من خلالها فوائض مالية هامة فتكونت احتياطات من العملة الأجنبية قاربت 200مليار $، بالإضافة إلى مخزون هام من الذهب قدر بـ83طن، وفائض في القيمة للجباية البترولية أدرج تحت مسمى صندوق ضبط الموارد وصل إلى أقصاه سنة 2014 إلى 563.5 5مليار دينار.

وباعتبار أن أسعار النفط تاريخيا تعتبر الأكثر تقلبا في السلع الرئيسية، فقد شهدت أسعار النفط انخفاضا إلى الأكثر من النصف في الربع الأخير من سنة 2014، وهبط سعر النفط الخام برنت دون 50$ للبرميل للمرة الأولى منذ 2009 ليصل إلى 30$ للبراميل في فيفري 2016 متسببا في صدمة مالية لم يكن أشد منها سوى انهيار 2008[2].

2. مدى الأزمة: إن الاحتمال ضعيف أن تعود أسعار النفط إلى خانة المئات، فصندوق النقد الدولي يرى أن الانخفاض سيستمر طويلا من 6-8 سنوات[3] ، وهذا بناء على تتبع تاريخي للعلاقة بين قمة الدولار وأسعار السلع الأساسية (والنفط أهمها)، والتي هي علاقة عكسية فغالبا، ما تقترن فترات ضعف الدولار الأمريكي بارتفاع أسعار النفط والعكس (من حوالي 68 سنة)، فالدولار الأمريكي مر بدورات طويلة المدى من الارتفاع والانخفاض، فبعد انخفاضه خلال الفترة (2002-2011)، وهي فترة طفرة أسعار النفط، دخل الدولار في فترة جديدة منذ منتصف 2014، وتزداد الاحتمالات بأن يضل قويا لفترة أطول في ظل التحول من السياسة النقدية التوسعية إلى السياسة الانكماشية، من خلال رفع أسعار الفائدة[4].

لذا بات من الواضح أن سوق النفط دخلت وضعا اعتياديا جديدا، مع ملاحظة أن وقائع الماضي تظهر أن سنوات هبوط أسعار النفط استمرت وقتا أطول من موجات ارتفاعه[5]، بسبب

كون العرض غير مرن نسبيا في ظل ضعف الطلب العام على النفط وتحول العلاقة بين الإنتاج والأسعار والتي كان العهد بها ارتباطا إيجابيا فقد بات سلبيا، فتراجع أسعار النفط تقابلها زيادة في الإنتاج في ظل غياب أي احتمال لانتعاش للطلب.

وبتجميع هذه النتائج معا يتوقع أن يستمر سوق النفط في وضعه الراهن إلى 2020.

3. انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: تحاول الجزائر جاهدة التغلب على أسعار النفط المنخفضة منذ بضع سنوات، فعائدات النفط أخذت في التراجع للعام الرابع على التوالي، ومعلوم أن الجزائر تتبع سياسة مسايرة لتقلبات الدورات الاقتصادية، ولا سيما إنفاقها السخي خلال الطفرات النفطية، وهذا ساهم في تحديد مسارها التنموي.

وباعتبار أن النفط يسهم بجزء كبير من عائدات التصدير، فإن استمرا أسعار النفط المنخفضة يضر بالأوضاع المالية للجزائر؛ فقد ارتفع العجز الموازني من 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 إلى 15.7% سنة 2016، وهبط الاحتياطي من العملة الأجنبية من 194 مليار دولار سنة 2013 إلى نحو 108 مليار دولار في 2016، ومن المتوقع أن يصل إلى 60مليار دولار في 2018، وانخفضت قيمة الدينار بـ 20% منذ 2014، وارتفع معدل التضخم ليصل إلى 4.8% في 2015[6]، وزاد العجز التجاري ليصل إلى 15.2% من PIB وتراجع النمو إلى 3.5% في عام 2016 بعدما كان 3.8%.

4. تداعيات الصدمة على المالية العامة

أ. الآثار على الميزانية العامة خلال الفترة 2014-2017: ويمكن إظهارها فيما يلي:

جدول رقم 01: حصيلة الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2014-2017)

السنوات		2014	2015	2016	2017
الإيرادات ألف دج		4.218.180.000	4.952.700.000	4.747.430.000	5.635.514.000
النفقات ألف دج	التسيير	4.714.452.366	4.972.278.494	4.807.332.000	4.591.441.961
	% التغير	-	5,46	-3,31	-4.5
	التجهيز	2.941.714.210	3.781.448.830	3.176.848.243	2.291.373.620
	% التغير	-	28,54	-16	-27,87
	المجموع	7.656.166.576	8.753.727.324	7.984.180.243	6.882.815.581
الرصيد الموازني		3.437.896.57-6	3.801.027.32-4	3.236.750.24-3	1.247.301.28-1

المصدر: وزارة المالية، مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017، وتقديرات 2018-2019

من خلال الجدول نلاحظ أن الإنفاق الحكومي سواء ما تعلق منه بالتسيير أو التجهيز ارتفع سنة 2015 (5.46% و28.54% على التوالي) نظرا لتوقعات خاطئة بشأن انتعاش أسعار النفط مجددا، غير أن الأمر كان مختلفا في سنة 2016 و2017، ففي ظل التراجع المتواصل لعائدات البترول من 58مليار دولار سنة 2014 إلى 33.8مليار دولار سنة 2015[7] اتخذت الجزائر عدة إجراءات تصحيحية في قانون الميزانية 2016؛ وتدعو موازنة 2016 إلى تخفيض 9% من الإنفاق معظمه رأسمالي، وزيادة 4% في إيرادات الضرائب، غير أن الحكومة لاقت صعوبة في تنفيذ التدابير المالية المنصوص عليها حيث انخفض العجز بنسبة قليلة، غير أن انخفاض عائدات النفط إلى 27.9 مليار دولار[8]، دفع الدولة إلى إجراء إصلاح شامل في الميزانية نتج عنه من منظور الالتزام لسنة 2017 انخفاض العجز إلى 6.4- % مقابل 15.7-

% من PIB هذا الانخفاض راجع للتطور المتباين للإيرادات بـ +12.7 % والنفقات بـ 1.7-% حيث ارتفعت الجباية البترولية المدرجة في الميزانية تحت تأثير كل من: ارتفاع السعر المرجعي الجبائي بـ 50$ للبرميل، والتطور الإيجابي لصادرات المحروقات والذي يتوقع أن يرتفع إلى 35 مليار دولار، بالإضافة إلى ارتفاع الضرائب خارج النفط بما يقارب 11%، يضاف إلى ذلك تسقيف النفقات في حدود 7.000مليار دينار[9].

ب. صندوق ضبط الموارد وتجنب التخفيض الحاد في الإنفاق

ينتمي الصندوق للحسابات الخاصة للميزانية، ويقيد في إيراداته فائض القيمة للجباية البترولية التي تفوق تقديرات قانون المالية، أما نفقاته فيقيد فيها نفقات توازن المالية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.

وكخط دفاع أول، لجأت الدولة للصندوق كما يظهره الجدول التالي

الجدول رقم 2: تطور متاحات صندوق ضبط الموارد للفترة(2013-2017)

مليار دينار	2014	2015	2016	2017	2018
الرصيد السابق	5.563,5	4.408,1	2.072,2	1.042,6	100,9
فائض الجباية البترولية	1.810,3	550,6	90,0	0,0	217,6
المتاحات قبل الاقتطاع	7.373,8	4.958,7	2.162,2	1.042,6	318,5
تمويل العجز	2.965,7	2.886,5	1.119,6	941,7	318,5
الرصيد بعد الاقتطاع	4.408,1	2.072,2	1.042,6	100,9	0,0
نسبة المتاحات من PIB	25,6	12,5	6,0	0.52	0,0

المصدر: وزارة المالية، مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017، وتقديرات 2018-2019

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الصندوق يتراجع بشكل رهيب حيث فقد سنة 2014 ما يقارب 1555,4 مليار دج ليتضاعف هذا الانخفاض تقريبا سنة 2015 حيث قدر الانخفاض بـ 2335,9 مليار دج، وسيتقلص بشكل كبير ليصل في نهاية 2017 إلى 100,9 مليار دج ونلاحظ أن هذا الأخير هو تحت سقف 740مليار دج المحدد كحد الأدنى للصندوق والذي تم إلغاؤه في قانون المالية 2017، ويعود هذا التهاوي الكبير من جهة نظرا لارتباط إيرادات الصندوق بغياب فائض القيمة في الجباية البترولية، ومن جهة أخرى بالمبلغ المقدر اقتطاعه من صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الخزينة المتوقع في 2017 والمقدر بـ 1.247,3 مليار دج، أما سنة 2018 فمن المتوقع أن يصل الرصيد قبل الاقتطاع إلى 318,5مليار دج ليكون غير قادر على تغطية العجز في الميزانية والمقدر بـ 1.001,9مليار دج ليصل الرصيد بعد الاقتطاع إلى 0,0 دج.

ت. **انعكاس تراجع الإنفاق على التنمية:** من خلال ما سبق تبين لنا التراجع الكبير في الإنفاق الحكومي الناتج عن انخفاض أسعار النفط، في ظل العجز الموازني الكبير وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات، ومما لا شك فيه أن الإنفاق الحكومي هو المحرك للتنمية في الجزائر، في ظل ضعف وهشاشة القطاع الخاص، لذا فإن تخفيض نفقات التجهيز بنسبة 16% و 28% لسنتي 2016 و 2017 كان له آثار كبيرة على التنمية حيث تم تجميد العديد من المشاريع وتأجيل أخرى كانت مبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2015-2019 الذي رصد له مبلغ قدره 262,5 مليار دولار

إن المنهج المتبع في نفقات التجهيز يدعوا إلى العقلنة والصرامة في صياغة خيارات وتوجهات الاستثمار من خلال إعطاء الأولوية لاستكمال تنفيذ المشاريع الجارية التي بدأت بالفعل في موعدها المحددة وبتكاليفها المتوقعة، وتحديد مشاريع جديدة في إطار احترام سقوف

معينة، وتحاول الحكومة من خلال هذا المحافظة على عتبة مقبولة للنفقات تسمح بالحفاظ على مستوى عادي للنشاط الاقتصادي، خصوصا قطاع البناء والأشغال العمومية، والذي يعتبر من الأهمية بمكان، فتحركه يحرك النشاط الاقتصادي، وركوده يدفع إلى ركود في النشاط الاقتصادي، لذا سنحاول معرفة مدى تأثر هذا القطاع بالصدمة المالية الحالية.

- **انعكاسات الصدمة المالية على قطاع البناء والتشغيل العمومي:**

شكل رقم 1: معدل نمو قطاع البناء الأشغال العمومية في الجزائر

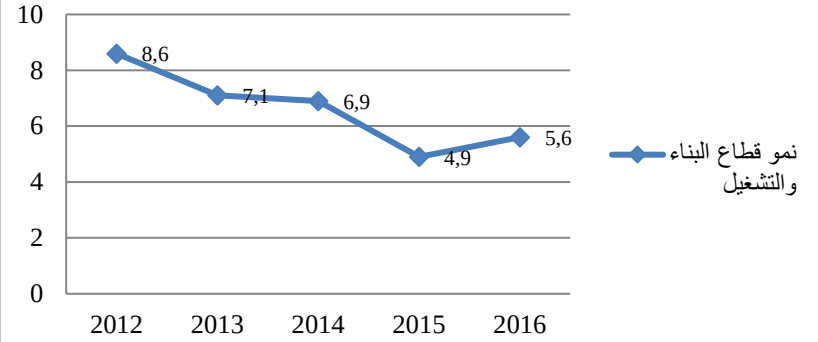

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS -1er.T 2017-N 782.p 5

من خلال الشكل السابق يتضح أن قطاع البناء والأشغال العمومية شهد تذبذبا في معدل نموه، حيث سجلت سنة 2012 أعلى معدل نظرا لارتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة 78,5%، لكنه تراجع نظرا لانخفاض الإنفاق الحكومي بـ 19,6%، غير أن أكبر انخفاض كان في سنة 2015 أين قدر الانخفاض بـ 2% يقابله انخفاض كبير في فارق معدل نمو الإنفاق الحكومي المقدر بـ 91,7% نتيجة للتدابير المتخذ تحت تأثير انخفاض أسعار النفط من خلال تجميد العديد من المشاريع، بالرغم من أن الحكومة تسعى للمحافظة على قدر معين يسمح بتحقيق معدلات نمو مقبولة خاصة في قطاع البناء والتشغيل، أما بالنسبة لسنة 2017 فقط سجل الثلاثي الأول معدل نمو أقل من معدل النمو المحقق لنفس الفترة لسنوات الدراسة حيث كان أدنى معدل هو 4.4% المسجل في سنة 2016.

وبهذا يتضح مدى تأثر هذا القطاع الحيوي بانخفاض أسعار البترول مما سينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي، ومن أجل تفادي ذلك كان لا بد من البحث عن مصادر أخرى لضمان تمويل مستمر لهذا القطاع.

ثانيا: البنك الإسلامي للتنمية و بدائل اللجوء للتمويل الخارجي

1. **تعريف البنك الإسلاميّ للتنمية**: هو مؤسسة ماليّة دوليّة أنشئت تطبيقاً لبيان مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلاميّة، وبدأ أنشطته رسميّاً في 20 أكتوبر 1975، ويبلغ عدد أعضاءه 57 دولة، ورأس ماله المصرح به 100 مليار دينار إسلامي*

إن الهدف من إنشاء البنك هو دعم جهود التنمية والتي يمكن حصرها في[10]:

- تمويل المشاريع التنموية للقطاع العام والخاص؛
- المساعدة الفنية لبناء القدرات التنظيمية والإدارية للمشاريع، و الخدمات استشارية؛
- المساهمة في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتنشيط الصادرات وتأمينها؛

- تنمية رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية في الدول الأعضاء؛

2. اعتمادات البنك لسنة 2016: خلال سنة 2016 اعتمدت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 255 عملية بقيمة 12.2 مليار$، حيث كانت البلدان الخمسة الأكثر استفادة هي تركيا بنسبة 13.5%،1.7 مليار$ فإندونيسيا بنسبة 8.2% 995.3 مليون$، فباكستان بنسبة 7.8%، 950.5 مليون$، فمصر بنسبة 7.7% 671. 942.2 مليون$) ثم تركمنستان بنسبة 5.7% 700 مليون$.

ومن ناحية القطاعات مثلت البنية التحتية النصيب الأكبر حيث قدرة بـ 67.8% تليها الزراعة بـ 19.8% فالصحة بـ 6.6%، فالتعليم بـ 4.6% ثم القطاعات الأخرى بنسبة 1.3%[11]

3. علاقة الجزائر بالبنك الإسلامي للتنمية: تعتبر الجزائر أول دولة وقعت على اتفاقية تأسيس البنك سنة 1974 بمبلغ اكتتاب أولي قدره 25 مليون دينار إسلامي[12]، وتحتل الجزائر المرتبة العاشرة من حيث الدول المساهمة في رأس مال البنك بنسبة تقدر 2.54%، وتبلغ القوة التصويتية 118.884 صوتا بنسبة تقدر بـ 2.58% .

أ. تمويل مجموعة البنك الإسلامي للجزائر

الجدول رقم 03: اعتمادات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للجزائر حتى نهاية 2016

الوحدة مليون دولار

<table>
<tr><td rowspan="2">صافي الاعتمادات بحسب صيغ التمويل (2016-1976)</td><td>تمويل المشاريع</td><td>المساعدة الفنية</td><td>تمويل التجارة</td><td>عمليات المعونة الخاصة</td><td>المجموع</td></tr>
<tr><td>602,1</td><td>4,0</td><td>1.887,7</td><td>5,6</td><td>2.499,4</td></tr>
<tr><td rowspan="4">التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات الرأسمالية العادية (2016-1976)</td><td>الزراعة</td><td>التعليم</td><td>الطاقة</td><td>الصحة</td><td rowspan="4">المجموع 455,8</td></tr>
<tr><td>52,0</td><td>0,1</td><td>146,5</td><td>0.4</td></tr>
<tr><td>الصناعة والتعدين</td><td>تكنولوجيا المعلومات</td><td>النقل</td><td>المياه والصرف الصحي والخدمات</td></tr>
<tr><td>71,4</td><td>0,0</td><td>33,1</td><td>147.1</td></tr>
<tr><td rowspan="2">حصة الاعتمادات منذ التأسيس لبعض البلدان %</td><td>الجزائر</td><td>تونس</td><td>المغرب</td><td>السعودية</td><td>تركيا</td></tr>
<tr><td>2</td><td>2.7</td><td>5.7</td><td>3.9</td><td>8.1</td></tr>
</table>

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية من سنة 2009إلى سنة 2016

من خلال القراءة الإحصائية لعلاقة الجزائر بمجموع البنك الإسلامي للتنمية نجد أن الجزائر تحتل المرتبة 11 من حيث الاعتمادات المقدمة من طرف البنك بنسبة تقدر 2% وما يلاحظ على هذه النسبة أنها في انخفاض نظرا لعدم لجوء الجزائر للاقتراض من البنك بعد قرار التسديد المسبق للمديونية، حيث في السنوات الأخيرة كانت الاعتمادات المقدمة للجزائر من الموارد العادية معدومة، وبإجراء مقارنة مع الدول المغاربية نجد أن حصة الجزائر أقل من حصة كل من تونس والمغرب، وبالمقارنة مع حصة دولة منتجة للبترول نجد أن حصة السعودية كانت أكبر من حصة الجزائر، وبالمقارنة مع حصة دولة قوية اقتصاديا ويحتل اقتصادها مرتبة متقدمة عالميا، نجد أن حصة تركيا كانت أكبر من حصة الجزائر بأربعة أضعاف، هذه النسب تدل على خلل في علاقة الجزائر بالبنك، وعلى، تضييع فرص للاستفادة من ميزات التمويل في البنك الإسلامي سواء من حيث التمويل الميسر أو أنواع التمويل، أو

المساعدات الفنية، وكذا برامج تنمية القطاع الخاص، فحجة عدم اللجوء للاقتراض تكاد لا تكون قائمة أمام خصوصيات دول المقارنة.

هذا وبالرغم من أن البنك، ونظرا للصعوبات التي تمر بها الدول المصدر للنفط، قد زاد في التمويل المخصص للتخفيف من تأثير الصدمات الخارجية في سنة 2016 فإن الجزائر لم تلجأ له في حين توجهت للبنك الإفريقي للتنمية بطلب قرض يقارب 1 مليار $[13].

أما من ناحية صيغ التمويل فنجد أن الجزء الأكبر للتمويل وجه للتجارة يليها تمويل المشاريع في حين سجلت عمليات المساعدة الفنية قيمة هي الأضعف في الشمال الإفريقي قدرت بـ4 مليون دولار، وهذا يدل على ضعف الاهتمام بهذا التمويل الذي يعطي المهارات ويساعد في تطوير الخبرات والكفاءات.

وبالنظر إلى القطاعات نجد أن البنية التحية نالت الجانب الأوفر من التمويل تليها الصناعة ثم الفلاحة، غير أنه يلاحظ انعدام التمويل الخاص بتكنولوجيا المعلومات.

ث. الصدمة المالية في الجزائر وبدائل اللجوء للاستدانة الخارجية

رأينا في المحور الأول آثار الصدمة المالية على الاقتصاد الجزائري وما سينجر عليه من أثر على النمو، مما يستدعي على الدولة التعامل بحصافة مع انخفاض أسعار البترول باعتباره انخفاضا دائما إلى حد كبير ومع استمرار العجز في ظل صعوبة ضبط أوضاع المالية العامة بالرغم من التدابير المتخذ في قانون المالية لسنة 2016 و2017، وخصوصيات بعض أوجه الإنفاق من خلال المحافظة على نسبة معينة من الإنفاق عليها، فقد ترك الدولة الباب مفتوحا أما إمكانية العودة إلى الاستدانة الخارجية في محاولة لفك الضغوط على الموازنة العامة، وعلى الرغم من انتعاش نسبي لأسعار البترول التي فاقت 60$ للبرميل وانخفاض احتمالية اللجوء للاستدانة فإنه لا بد من تنويع الاقتصاد وخلق ثروة جديدة ومتجددة، في إطار رؤية متكاملة تبنى على إستراتيجية فعالة تتأكد من خلال اختيار بدائل التمويل المناسبة والاستفادة منها في تطوير الاقتصاد.

وبالنظر إلى البدائل المتاحة نجد المؤسستين التوأم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يمنحان تمويلا ضمن شروط معينة قد تعمل على تحقيق التوازنات الكلية غير أن آثارها الاجتماعية باهضة الثمن وقد مرت الجزائر بتجربة قاسية في ذلك.

أما البنك الإفريقي للتنمية فإننا نجد أن 40%من رأس مال البنك ملك لدول أجنبية خارج القارة مما يجعل شروط تمويله تخضع لشروط هذه الدول، وهي بالأساس تحاكي طرق واستراتيجيات البنك والصندوق الدوليين.

إن هذا التمويل وذاك يجعل شروط الإقراض عبء على الدول النامية، خاصة ما تعلق منها بتقييد دور الحكومة والمؤسسات الوطنية.

أما البنك الإسلامي للتنمية وبالنظر إلى طرق تمويله نجد أن البنك يعمل في مجال توفير التمويل بطرق شتى تتوافق مع الشريعة الإسلامية، واهتمامه الأكبر ينصب على تمويل البنية التحتية، كما أن البنك لا يشترط في تمويله استراتيجيات محددة وإجراءات كبرى، وهو موجه لتمويل القطاع العام والخاص.

وفضلا على ذلك فإن أي عملية الاقتراض من المؤسسات الدولية تكون ضمن شروط معينة تتوقف على طبية العلاقة بين هذه المؤسسات والدولة طالبة القرض، وبالنظر إلى البنك الإسلامي للتنمية نجد أن الجزائر أول دولة وقعت على اتفاقية الإنشاء، كما أنها تعتبر ضمن العشر دول الأولى مساهمة في رأس مال البنك، وهذا ما يجعل للجزائر مكانة هامة للاستفادة من تمويلات البنك على غرار ما تفعله تركيا وإيران.

ثالثا:استشراف العلاقة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

من خلال ماسبق وبالنظر إلى التمويلات الهامة التي يمنحها البنك الإسلامي للتنمية خاصة ما تعلق منها بالبنية التحتية، وفي ظل الشروط الميسرة، فإننا نرى أنه على الحكومة

أن تضع ضمن استراتيجياتها التمويل عن طريق مجموعة البنك الإسلامي للتنمية نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها الزائر في المجموعة.

وبالنظر إلى استراتيجيات البنك فإننا نقترح اللجوء إلى البنك باستعمال الآليات التالية:

1. تعزيز نمو القطاع الخاص: إن أهم ما يرمي إليه البنك من خلال خطوط التمويل هو تنمية القطاع الخاص عن طريق جعل هذا القطاع قادرا على الاستفادة من التمويل بالعملة الصعبة ومن فترات سداد طويلة، وصيغ التمويل المستعملة هي المرابحة الإجارة والبيع الآجل والاستصناع وهي صيغ تستهدف العديد من القطاعات الهامة كالصناعة التحويلية والغذائية والمواصلات، وتعتبر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي الكيان المعني بالقطاع الخاص من خلال المشاركة في أسهم المشروع.

وفي هذا الإطار تم اعتماد عمليات بقيمة 819.4 مليون دولار أمريكي[14]، وتم إنشاء قنوات جديد للعمليات في البلدان الأعضاء، فاعتمد البنك 462.2 مليون دولار لمشاريع خطوط التمويل والمساهمة في رؤوس أموال المؤسسات وكانت في القطاعات البالغة التأثير كالطاقة والصناعة والبنية التحتية.

2. الشراكة مع القطاع الخاص: إن قيود الموارد المالية وقيود الموازنة في القطاع العام تحد من قدرة الجزائر على زيادة الإنفاق التنموي، وفي ظل بروز موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص نموذجا استثماريا مفضلا خاصة بالنسبة لمشروعات البنية التحتية الأساسية (النقل، الطاقة، المياه و تكنولوجيا المعلومات) والتي تتطلب استثمارات كبيرة فإن هذا الأسلوب هو الأنسب لتمويل التنمية في الجزائر من أجل تخفيف العبء على ميزانية الدولة، وإدراكا من البنك لهذه الأهمية فقد أنشأ شعبة تركز على المشروعات المشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال المشاركة المباشرة أو من خلال الاضطلاع بدور المحفز في جذب الاستثمارات المشتركة وتدفقها للدول الأعضاء، ففي نهاية 2016 بلغ إجمالي التمويلي غير السيادي 2,7 مليار$ وجه أساسا للخدمات العامة، وقام البنك بدور حاسم في تمويل مشروع مستشفى جديد في تركيا، كما اكتملت في سنة 2016 ثلاث مشروعات ممولة في إطار الشراكة ودخلت الخدمة اثنان منها في قطاع الكهرباء والثالث يتعلق ببنك تشاركي إسلامي.

3. إستراتيجية الشراكة القطرية: في سنة 2010 أطلق البنك إستراتيجية الشراكة القطرية من أجل تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجالات إستراتيجية أساسية ذات أولوية وتساهم مباشر في تحقيق تطلعاتها الإنمائية على المدى المتوسط والبعيد. وتساعد الشراكة القطرية على إنتاج المعارف لا سيما: اكتشاف العقبات التي تعيق النمو تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب عن طريق تحديد فرص تبادل المعارف والخبرات وتنفيذها، وقد أعدت مجموعة البنك 19 إستراتيجية قطرية حتى ديسمبر 2016 اكتملت منها 14 إستراتيجية وتوجد 5 أخرى في مراحل متباينة من التنفيذ، وقد حققت كلها نتائج باهرة سواء في الأنشطة التمويلية أو الأنشطة غير التمويلية (تبادل المعارف والخبرات)[15]

وفي سنة 2016 أطلقت مجموعة البنك استراتيجية للشراكة القطرية من الجيل الثاني مع أندنوسيا (2016-2020) وهي تتسق مع الخطة الإنمائية للحكومة.

وعليه يمكن للجزائر إقامة إستراتيجية قطرية مع مجموعة البنك من خلال خطوات:

أولا: تقديم الدعم الفني وإسنادي لمجموعة البنك من خلال تقديم البيانات والمعلومات اللازمة وتحيد المشاكل والأهداف الإنمائية، **ثانيا**: القيام بمناقشات مع جميع الأطراف المعنية من خلال إجراء دراسات تشخيصية اقتصادية وقطاعية من أجل وضع برنامج شامل يتناول اهتمامات الجزائر وألويتها العاجلة، **ثالثا** سيادة روح المسؤولية والتآزر لتنفيذ إستراتيجية الشراكة ضمن مجهود جماعي حقيقي.

ج. **برنامج التعاون الفني:** يرمي برنامج التعاون الفني إلى النهوض بتنمية الموارد البشرية في البلدان الأعضاء، فهو برنامج تعاون بين بلدان الجنوب يعنى بنقل وتبادل المهارات والمعارف والخبرات الفنية بين الأعضاء، ويقوم هذا البرنامج على ثلاث أطراف مانح فني، ومستفيد، وميسر وهو البنك الإسلامي، ويهتم هذا البرنامج بتنظيم حلقات دراسية وإقامة دورات تدريب أثناء العمل، واستئجار خبرات لمساعدة البلدان الأعضاء، وفي سنة 2016 اعتمد البنك منحا بمبلغ قدره 1.16 مليون دولار لخمسة مشاريع في إطار تبادل المعارف مست كلية الطب في غامبيا ومجال الطاقة الشمسية بالنسبة للريف المالي، ومشروع بشأن رسم خرائط الأراضي الخصبة في كوديفوار...، يضاف إليها برنامج المساعدة الفنية لتشجيع الاستثمار من أجل تحسين البيئة الاستثمارية.

وعليه فإننا نرى أنه، واستكمالا لما سبق، على الجزائر الاستفادة من برنامج التعاون الفني خاصة في مجال الطاقة المتجددة والشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل البنية التحتية، والتمويل بأسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية.

نتائج الدراسة: من خلال معالجة هذا الموضوع خرجنا بالنتائج التالية:

- لقد كان لانخفاض أسعار البترول وقع كبير على الاقتصاد الجزائري بما في ذلك التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي والمالي، وحدث تراجع كبير في الإنفاق الحكومي خاصة في جانب نفقات التجهيز بنسبة 16% و 28% لسنتي 2016 و 2017 والذي كان له آثار كبيرة على التنمية حيث تم تجميد العديد من المشاريع وتأجيل أخرى كانت مبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2015-2019؛
- تعتبر الجزائر أول دولة وقعت على اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية، وعاشر دولة من حيث المساهمة في رأس ماله، غير أن استفادتها من الاعتمادات لم تتجاوز 2% من مجموع الاعتمادات، نظرا لعزوف الجزائر عن اللجوء للبنك الإسلامي للتنمية منذ قيامها بالتسديد المسبق للديون واتخاذ قرار بعدم اللجوء للاقتراض الأجنبي؛
- إن التموُّل عن طريق مجموعة البنك الإسلامي للتنمية يتيح للجزائر مصدر تمويل ميسر وغير مشروط ويساهم في دفع التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز نمو القطاع الخاص، وإقامة إستراتيجية قطرية متكاملة وكذا توفير الدعم الفني والتقني.

الاقتراحات:

- ✓ على الجزائر النظر إلى انخفاض البترول على أنه انخفاض دائم إلى حد كبير، في ظل تنبؤات أخرى بانخفاض أسعار الغاز، وبالتالي لا بد من تعديل خطط التنمية وضبط أوضاع المالية العامة، وتجنب الانخفاض الكبير في إنفاقها من خلال البحث عن مصادر تمويل أخرى تكون أكثر استمرارية وديمومة.
- ✓ على الجزائر الاستفادة من مكانتها في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والاستفادة أكثر من التمويلات التي تتيحها المجموعة بأهدافها المختلفة، (دعم نمو القطاع الخاص، الشراكة القطرية، التعاون والدعم الفني) وبشروطها الميسرة على غرار ما تفعله تونس والمغرب وإيران وتركيا.

قائمة المراجع

[1] لياس يحياوي، الضريبة على الأجور كآلية للوصل إلى الهيكل الأمثل للطلب الكلي، حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشلف، 2017/2016، ص 286.

[2] البنك الدولي، انخفاض أسعار النفط، الموجز الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا العدد4، 2015، ص 3.

[3] عبد الحميد مرغيث، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، جامعة جيجيل، ص 3.

[4] Pablo Druck, Nicolas E. Magud, and Rodrigo Mariscal, Collateral Damage: Dollar Strength and Emerging Markets' Growth, IMF Working Paper,2015,p38.

[5] البنك الدولي، أسعار النفط إلى أين، الموجز الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا العدد 7، 2016، ص 11.

[6] البنك الدولي، كيف تتعامل الجزائر مع انخفاض أسعار النفط على الموقع www.albankaldawli.org

[7] MINISTERE DES FINANCES, Rapport de Présentation aorterésetatio du Projet rojet de la Loi de inances pour 2016 elaoieiacesor, p28.

[8] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر 2017، ص 27.

[9] وزارة المالية، مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017، وتقديرات 2018-2019، ص 20.

* الدينار الإسلامي وحدة التعامل في البنك، وهي تعادل وحدة حقوق السحب الخاصة

[10] العمودي محمد الطاهر، العمليات المصرفية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، إشارة إلى تجارب البنك الإسلامي للتنمية، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة المدية، 2016/2017، ص 239.

[11] البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2016؛ ص، 13،12.

[12] البنك الإسلامي للتنمية، إتفاقية التأسيس، ص 33.

[13] بوبكر صديقي تراور، الممثل المقيم للبنك الإفريقي للتنمية، على الموقع: http://www.radioalgerie.dz

[14] البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2016، ص 31.

[15] للمزيد راجع التقرير السنوي 2016، ص 74.